الفصل الثانى

الوقت كعنصر اقتصادى فى المنظور الوضعى

مقدمـــة:

بالاسترشاد بما سبق عرضه من توضيح لمفهوم الوقت ولأبعاده المختلفة، وبما سوف يتم عرضه تباعاً من معلومات إضافية حول تلك الأبعاد، يمكن القول بأن الوقت بطبيعته هو عنصر اقتصادى بالدرجة الأولى؛ لأنه فى الواقع يمثل أداة جوهرية تدور بها .. وفى فلكها: جميع أنشطة وإنجازات البشر ـ الإيجابى الفعال منها. والسلبى المعرقل. بل إن الوقت يعتبر بالدرجة الأولى أحد الموارد الطبيعية التي أتاحها الله للإنسان حيث تم تكليفه بالاستثمار الفعال لما أتيح له من ذلك الوقت الذي يبلغ أقصى قيمة كمية له لحظة انتهاء عمره وذلك ما سوف يتم توضيحه بمزيد من التفصيل والتعمق فى الفصل الثالث من تلك الدراسة.

وحتى بلغة البشر العلمية والعامة، فالوقت يعتبر مالاً Time is Money مما يؤكد على الطبيعة الاقتصادية التي يتسم بها خاصة في الآونة الأخيرة التى تشهد تغيرات عالمية متتابعة، لاهثة تتسابق مع

لحظات الزمن في توالد صاروخي لأعداد لا تنتهي من الأحداث الجديدة والتطورات ذاتية التوالد والتكاثر اللحظي.

وسوف تتأكد الطبيعة الاقتصادية للوقت، عندما نتابع معاً في صفحات ذلك الفصل بعض الدراسات التي قامت بتناوله بالشرح والتحليل، حيث يلاحظ أن تلك الدراسات تنتمي إلى فروع علمية مختلفة، ومع هذا، فقد توحدت مجالات معالجاتها العلمية للوقت وتركزت كلها حول المحور الاقتصادي .. وإن تعددت المصطلحات والأهداف التي قامت عليها تلك الدراسات المتخصصة حول الوقت.

وبالتجول الفكري بين الدراسات التي تناولت الوقت في المجالات العلمية المختلفة، لوحظ أن كل دراسة كانت تتناوله من زاوية محددة تختلف عن نظائرها من الدراسات المتخصصة في ذات المجال.

ومن الطريف أن نعلم أنه على الرغم من الصفة الاقتصادية للوقت، فإن ريادة الكتابة عنه ـ وحوله ـ قد نبعت من مجال علمي غير اقتصادي، وكان ذلك على يد عالم الاجتماع الأمريكي «بيتريم سوروكين» الذي اشتهر بمساهمته العلمية الريادية في مجال «ميزانية الوقت» منذ عام ١٩٣٩م، وكذلك عالم الإدارة الأمريكي (أيضاً)! فريدريك تايلور (١٨٥٦-١٩١٥م) الذي كان من رواد التركيز التحليلي العلمي للوقت المستغرق في العمل مع ربطه بالحركة في محاولة لتعظيم مستوى الأداء الإنتاجي بناء على ترشيد هذين العنصرين كتوليفة متكاملة وقد اقترح كوسيلة لحدوث ذلك أن يتم تطبيق نظام

للحوافز المالية يقوم على أساس ربط تلك الحوافز بالأجر الأساسي لكل ساعة عمل، وأوضح تيلور - في هذا الصدد - أنه لتحقيق إنتاجية مرتفعة لا يكفي فقط تطبيق قاعدة (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب أو في الوظيفة المناسبة)؛ ولكن أيضاً لابد من ربط الحوافز المالية بحجم الوقت الذي يتحقق فيه إنجاز فعلي للعاملين، كما أوضح فريدريك تايلور حقيقة هامة وهي أن هناك مؤشرين رئيسيين لقياس كفاءة العمل هما ارتفاع الأجور (كهدف للعمال) وانخفاض تكلفة العمل (كهدف لأصحاب العمل) وعلى الرغم من أنهما مؤشرين متقابلين الاتجاهات، فقد نصح تايلور بالتوفيق بينهما وتحقيقهما معاً من خلال دراسة عنصر الوقت وترشيد استغلاله وطالب بضرورة ربط كل وحدة زمنية (ساعة ودقيقة) بحركات العمال واستبقاء الضروري واستبعاد غير الضروري منها (لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: السيد ياسين، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ج؛ سيد الهواري، ١٣٩١هـ ١٩٧٠م، ص٢١، ٢٢؛ جاري ديسلر، ١٤١٢هـ/١٩٩١م. ص٣٩).

ومن المؤسف أن دراسات الوقت كموضوع ذاتي للتحليل لم يأخذ حظه الكافي في علم الاقتصاد وتم إهماله في كثير من النظريات برغم أهمية دوره في توجيهها مثل نظرية العرض والطلب التي لم تأخذ الوقت كأحد العوامل المؤثرة في عرض السلع والطلب عليها مع أنه يلعب دوراً جوهرياً في ذلك الصدد، فعلى سبيل المثال يقل الطلب

على الخدمات الترفيهية في أوقات الدراسة بينما يزيد الطلب إلى أقصاه على المستلزمات التعليمية والدراسية في ذات الفترة ويصل إلى ذروته أوقات الامتحانات حيث يزيد الطلب أيضاً على المنبهات والمهدئات (من الأدوية) والعكس بالعكس صحيح.

غير أن الاقتصاد الوضعى قد أخذ الوقت بعين الاعتبار ولكن بأسلوب مختلف فهو مثلاً يعتبر عاملاً جوهرياً فى تمييز التحليل الحركى (الديناميكى) عن التحليل الساكن (الاستاتيكي)، حيث يتم التقصى والتحليل للعلاقات الدالية فى التحليل الحركى عبر سلاسل زمنية معينة؛ بينما في التحليل الساكن يتم ذلك فى لحظة زمنية محددة باستخدام بيانات تتعلق بلحظة معينة Cross Section Data. وفى حالة التحليل الحركي للعلاقات الدالية الاقتصادية يؤخذ الوقت فى الاعتبار، ليس كمتغير محل للدراسة والتحليل، ولكن كأحد المعطيات والأمور الواقعة التي تستخدم لأغراض التصنيف والتمييز والتفريق بين العلاقات والأوضاع محل الدراسة الأصلية.

كما يتم استخدام الوقت أيضاً كوسيلة لتوصيف ولقياس أو تحديد متغير أو أكثر من تلك التي تؤخذ في عمليات الدراسة والتحليل الأساسية؛ مثل اعتبار طول الفترة الزمنية التى يتم قضاؤها فى التعليم مؤشراً على زيادة المعرفة، وطول فترة العمل فى نشاط ما كمؤشر على ارتفاع مستوى الخبرة بالعمل في ذلك النشاط، وكذلك يستخدم الوقت كعامل تنظيمى وتصنيفي للخطط وللأهداف وللإنجازات، ومن

أشهر تطبيقاته الاستخدام الشائع لآجال زمنية ثلاثة: الأجل القصير (عام أو أقل)، والأجل المتوسط (ثلاث سنوات) والأجل الطويل (حتى عشر سنوات أو أكثر).

وقد اعتبر عنصر الوقت أيضاً من مبررات الحصول على فوائد على القروض، وذلك على أساس أن المقترض يستفيد بما يقترض طوال فترة الاقتراض، ويحرم صاحب القرض (المقرض) من الاستفادة بقيمة ما أقرضه في ذات فترة الاقتراض. ولو أن المدرسيين من رجال الكنيسة الذين تولوا ريادة المدرسة الاقتصادية في العصور الوسطى كانوا قد حرّموا ذلك وأكدوا على أن الزمن هو ملك لله (لمزيد من التفاصيل ارجع إلى زينب الأشوح، ٩٧، ص٢٩). وعلى أية حال. فمازال عنصر الزمن يستخدم كجزء من عملية حسابية لسعر الخصم ولحساب القيمة الحالية وفي عمليات حسابية أخرى.

وعلى الرغم من عدم وجود نظرية اقتصادية متخصصة عن (أو حول) الوقت؛ ومن عدم تناول ذلك العنصر الهام كجزء من مجموعة المتغيرات أو العوامل المكونة للقوانين وللنظريات الاقتصادية المعروفة مثل قوانين العرض والطلب ونظرية الطلب الكلي الفعلي وتناقص الغلة ونظرية مالتس في السكان والتي يجب دراستها وتحليلها في حد ذاتها ولا يكتفى باعتبارها من العوامل المساعدة على استكمال القوانين والفروض والنظريات المعنية إلا أنه قد يكون من الإنصاف القول، بأنه قد تمت بعض المحاولات الاقتصادية المتفرقة التي اعتبرت

الوقت كمحور رئيسى للدراسة أو كجزء منه، وسوف يتضح ذلك ضمن العرض التالى الذى تناول الوقت كعنصر أساسى أو جزئى لدراسته فى حد ذاته أو لدراسة التأثيرات المتداخلة له مع تأثيرات بعض العناصر الاقتصادية الأخرى.

وفيما يلى عرض موجز، وشامل لأهم ما ذكر حول الوقت كعنصر اقتصادى جوهرى، فى مختلف الدراسات المتخصصة ليس فى مجال الاقتصاد فقط، ولكن أيضا فى علم الإدارة والاجتماع، بل وكذلك فى مجال اقتصاديات الصحة والتغذية ودراسات المرأة. ونتيجة لثراء ما تم الحصول عليه وتجميعه من معلومات تتعلق بذلك الموضوع، فسوف يتم تصنيفها في العرض التالى على تصور مرحلي تدريجي متكامل تنفرد بتقديمه الدراسة الجارية وذلك من خلال سبعة عناوين فرعية كلها تمثل ركائز وفروض أساسية لوليد مرتقب كنظرية واضحة المعالم للوقت. وعلى ضوء محتويات الدراسات المتخصصة متباينة الاهتمامات والمجالات يمكن القول بأن الوقت يتطلب أولاً (تخصيصاً) له بين الاستخدامات المختلفة وتوزيعه على الإنجازات المخططة والمطلوبة ثم (إدارة) الوقت الذي تم تخصيصه - سابقا - بما يضمن تعظيم فعالية استغلاله وتوظيفه لتحقيق الأهداف الموجه لها، وبعد ذلك نحتاج إلى التعرف على قاعدة (الوقت المناسب) لكل خطوة تتبع، وإنجاز يتم في إطار التوجهات السابقة؛ وتقودنا الخطوة السابقة إلى تقصى (الوقت الضائع) أو (الوقت المهدر) الذي لم يكن مناسباً

للإنجاز أو كان قد تم استغراقه على عكس المستهدف؛ وما من شك فى أن مفهوم الوقت الضائع قد يختلط مع مفهوم آخر هو (وقت الفراغ) مع أن ذلك المفهوم الأخير يتسم بخصائص وبقواعد تنظيمية تختلف تماما عن المفهوم الأول مما يستدعى ضرورة التعرف الأكثر دقة على جوانبه وأبعاده؛ ولأن وقت العمل يعتبر وجهاً مقابلاً لوقت الفراغ ويتسم بطبيعة (تبادلية) معه، كان لزاماً علينا أن نلقى الضوء على تلك الطبيعة، وأخيراً فعلى المستوى الفرعي، نجد أن الوقت بالنسبة للمرأة يختلف في طبيعته عن الوقت المخصص بالنسبة للرجل حتى إن كانا الاثنان يساهمان في العمل الاقتصادى خارج المنزل. لذا، فقد فضلنا استكمال الصورة المعنية بلقطة ختامية عن أحد الأوضاع التي تتعلق (بالوقت النسائي) كمثال تطبيقي ذي طبيعة خاصة.

١/٢: تخصيص الوقت Time Allocation: ويعنى إجمالاً توزيع الوقت على الأنشطة والأعمال المختلفة ويناظره فى المصطلحات الاقتصادية مفهوم «تخصيص الموارد» الذي يعنى توزيع الموارد - المحدودة نسبياً- بين الاستخدامات المتعددة لها، خاصة بعد أن أصبحت الدراسات المعاصرة تعتبر الوقت سلعة نادرة في الاقتصاد والمجتمع (علا مصطفى، ٩٨، ص٤١) مثله فى ذلك مثل الموارد النادرة الموجبة للتخصيص.